أثناء حفل جائزة التميز الإداري للعام 2014

اللوغاني: الجامعة تواجه تحديات كبيرة تتطلب من الجميع التكاتف لتطوير العمل

■ سنبذل قصارى جهدنا لتوفير البيئة الصالحة للموظفين للقيام بأعمالهم

■ في كل تجمع بشري يكون عدد المتميزين قليل ولكن تأثيرهم إذا توفرت لهم الظروف كبير جدا

اللوغاني متحدثا

.. ويكرم إحدى الموظفات المتميزين

■ تم تقنين العمل الإضافي وعملية الاستعانة بخدمات وضبط الدوام من خلال التطبيق الصارم لنظام البصمة

■ وطدنا أواصر التعاون مع ديواني الخدمة والمحاسبة ووزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع

أقامت الأمانة العامة بالجامعة الاحتفالية السنوية لجائزة التميز الاداري بجامعة الكويت 2014 وذلك تحت رعاية وحضور أمين عام جامعة الكويت الأستاذ الدكتور نبيل اللوغاني وبحضور الأمين العام المساعد للشئون الإدارية بدر الذياب والأمين العام المساعد لشئون إدارة المرافق الدكتور آدم الملا والأمين العام المساعد للشئون المالية عبد الله بورسلي.

وبحضور مدراء الإدارات في مراكز العمل في الجامعة في مسرح عثمان عبد الملك الصالح بكلية الحقوق - الحرم الجامعي بالشويخ.

وفي هذه المناسبة أعرب أمين عام جامعة الكويت الدكتور نبيل اللوغاني عن سعادته بلقائه بمجموعة متميزة من موظفي جامعة الكويت مؤكدا على المعنى الدقيق لكلمة متميزة وحرصه شخصيا هذا العام على رفع مستوى تحدي متطلبات وشروط تحقيق التميز، مضيفا انه يثق بان اللجنة المسئولة عن تحديد من هو متميز قد أخذت هذه الشروط في الحسبان قبل أن تتخذ قرار الاختيار.

وأضاف د. اللوغاني أن الاحتفال اليوم بحصولهم على هذا التقدير بدون التذكير بهدف هذا البرنامج لا يحقق ما تصبو إليه الجامعة ففي كل تجمع بشري يكون عدد المتميزين قليل ولكن تأثيرهم إذا توفرت لهم الظروف والبيئة المناسبة كبيرا جدا مبينا انه وبصفته المراقب المالي والإداري على أعمال الجامعة سيبذل قصارى جهده لتوفير البيئة الصالحة والظروف المناسبة التي تمكنهم من التأثير إيجابيا في الوضع الراهن بالجامعة.

ونوه عن بعض الإنجازات التي تحققت للجامعة بفضل جهود العاملين بها وجهود الزملاء في الأمانة العامة، مشيرا إلى أن جهود الزملاء في قطاع الشئون الإدارية تكللت بتطوير وتحديث أنظمة ورفع مستوى اداء إدارة الشئون الإدارية بتطوير وتحديث أنظمة ورفع مستوى اداء إدارة الشئون القانونية مما ترتب عليه زيادة كبيرة في القضايا التي تكسبها الجامعة وإحالة ملفات عديدة شابتها مخالفات قانونية إلى التحقيق والنيابة العامة

كما تم تقنين العمل الإضافي وعملية الاستعانة بخدمات وضبط الدوام من خلال التطبيق الصارم لنظام البصمة على الكبير قبل الصغير، وتم كذلك توطيد أواصر التعاون مع ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة ووزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية ومنع حدوث المخالفات بمختلف انواعها وتم كذلك تغيير فلسفة التدريب الخارجي للموظفين لتكون ذات طابع داخل جامعات دولية مرموقة.

وفي قطاع الشئون المالية بين أ.د.اللوغاني انه تم تحقيق فقرة نوعية في مجال ميكنة العمل كما تم اختصار الدورة المستندية وتسريع الإجراءات وتحسين قنوات الاتصال بالمتعاملين ومراكز العمل الأخرى وتم أيضا استحداث خدمات جديدة وفتح افرع جديدة لمختلف انواع الخدمات وزيادة الرقابة على جودة الخدمة المقدمة كما تم اتخاذ اجراءات ساعدت على مواجهة الأعداد المتزايدة للطلبة المقبولين بالجامعة، وتم أيضا تطوير وإعادة هيكلة عمليات وأنظمة المخازن.

وفي قطاع شئون المرافق ذكر د.اللوغاني انه تم استحداث نظام يعمل على الربط بين جميع الإدارات والمشروعات التابعة له كما أدى تحويل تبعية المرافق الرياضية إلى هذا القطاع إلى توسيع نطاق المشاركة المجتمعية في النشاط الرياضي الجامعي مضيفا أن الإدارة تعمل على أن تكون جميع مرافق الجامعة ذات صبغة جمالية وتفيد بمعايير السلامة.

وأكد على أن الجامعة اليوم تواجه تحديات كبيرة تتطلب من جميع المنتسبين لها سواء كانوا اعضاء هيئة التدريس أو موظفين أو طلاب، خصوصا المتميزين من هذه الفئات، أن يتكاتفوا ويعملوا معا لتحسين وتطوير العمل في الجامعة وتاسيسه على قيم الأمانة والالتزام باللوائح والبذل النابع من الشعور بالولاء والانتماء للوطن والجامعة، وفي محاولة من قبله جرت مؤخرا لتشخيص الوضع الراهن وجدت اوجه قصور تعتري العديد من مجالات العمل والنشاط الجامعي وينبغي علينا التعاون لمعالجتها في المرحلة القادمة.

وحول التحديات التي تواجه الجامعة اليوم بين اللوغاني أن هذه التحديات عديدة ومتنوعة وياتي على راسها ضرورة تشجيع ظهور جيل جديد من القيادات الإدارية الشابة لتولي المسئولية عندما يحين الأوان، كما ينبغي إعادة هيكلة الإدارات الفنية والاستشارية لمكاتب قيادي الجامعة ليتنهي نمط العمل الفردي غير القابل للتوريث والانتقال إلى نموذج مؤسسي مبني على تقسيم العمل على فريق متعاون لتحقيق الموضوعية والشفافية وسرعة الانجاز، وينبغي ايضا وضع آجال محددة لانجاز المعاملات ووضع نظام للتاكد من صدق الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الأصول باهضة الثمن حرصا على المال العام في ضوء انخفاض اسعار النفط.

وفيما يخص الثقافة السائدة اوضح اللوغاني ان معظم مكونات المجتمع الجامعي تلتزم بقيم ومبادئ إيجابية تدفعهم إلى المساهمة في تحقيق رسالة الجامعة إلا ان شيوع ثقافة المجاملة وإخفاء تجاوزات المرؤوسين والأصحاب في أوساط بعض القياديين شجع بعض المنتسبين إلى الجامعة على عدم الالتزام باللوائح والضوابط المقررة ومقاومة التغيير ناهيك عن التجاوب والمساهمة في جهود الإصلاح والتطوير، لافتا انه من الملاحظ أن عددا غير قليل من الموظفين يكثر تغيبه وتاخره واستئذانه ويتراخى في اداء واجباته، في حين أن بعض الطلبة يمارسون الغش في الامتحانات والعنف اثناء الانتخابات ويدخنون في الأماكن العامة، كما أن بعض اعضاء هيئة التدريس يتلاعبون بالدرجات ويهينون الطلبة ويتغيبون عن محاضراتهم ويمارسون الشحن الطائفي والقبلي والتطرف الديني كما أن بعض القياديين يخالفون تعليمات الجهات الرقابية ويبددون اموال المكاتب الاستشارية، مؤكدا على أن عدم التصدي بتطبيق مبدا الثواب والعقاب في حالة المخالفات التي ترتكب من قبل بعض الموظفين والطلبة وأعضاء هيئة التدريس والقياديين يؤدي إلى تحول هذه الممارسات المحدودة النطاق إلى ظواهر ويصيب الفئة الملتزمة بالإحباط لذا ينبغي التعاون مع الإدارة الجديدة للجامعة لتوظيف آليات ووسائل لكشف تجاوزات هذه الفئات مما يسمح بمحاسبتها ومن ثم تطبق العقوبات المناسبة بدون مجاملات عليها.

وعلى صعيد التخطيط الاستراتيجي وتقييم الأداء وضبط الجودة ذكر أن الجامعة تضع خطة استراتيجية عامة لها كل خمس سنوات إلا أن ذلك لا يصاحبه إعداد برامج عمل تفصيلية لتنفيذ هذه الخطة من قبل كل كلية ومركز عمل بل يستعاظ عن ذلك بقيام هذه الجهات بتقديم تقارير سنوية حول انجازاتها التي يعتقد بانها تساهم في تحقيق الاستراتيجية العامة، مبينا إن الممارسة الصحيحة هي أن تقوم هذه الجهات بالإطلاع على الاستراتيجية العامة بُعيد اعتمادها ومن ثم إعداد برامج عمل يؤدي تنفيذها إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية العامة، ويتم تقييم اداء عمداء الكليات ومدراء مراكز العمل دوريا في ضوء مدى تمكنهم من تنفيذ هذه البرامج، وفي سبيل الارتقاء بوظيفة الرقابة العامة في الجامعة اقترح إنشاء إدارة تدقيق داخلي تكون تبعيتها للمجلس الأعلى للجامعة وتشرف على أعمالها لجنة متخصصة منبثقة عن المجلس بما يحقق الموضوعية والشفافية للقرارات التي يتصدرها الجهاز التنفيذي للجامعة.

وفيما يتصل بالمكاتب الاستشارية التي تقدم خدمات متنوعة للمجتمع أشار إلى انها كانت تكلف نفس الجهة التي تقوم بإعداد بياناتها المالية بالتدقيق على هذه البيانات مما يفقد هذه البيانات عنصري الموضوعية والمصداقية، مبينا ان الأمانة العامة قد منعت هذه الممارسة منذ حوالي سنتين تقاريبا للتلاعب وينبغي في المرحلة القادمة ضمان التزام هذه المكاتب بتطبيق اللوائح المالية والإدارية المنظمة لأعمالها التزاماً تاماً، وحيث أن معظم هذه المكاتب يعتمد في تقديم خدماته على موارد الجامعة وينبغي تحصيل نسبة من إيراداتها لصالح الجامعة.

ومن جانبها القت لميس النقيب رئيسة قسم النشر الإلكتروني بإدارة العلاقات العامة والإعلام كلمة بالنيابة عن الفائزين بجائزة التميز الإداري قالت فيها: " العمل عبادة .. ولكل مجتهد نصيب من هاتين المقولتين ينطلق التميز في العمل والارتقاء في الأداء ومن هاتين المقولتين يتعزز لدينا الولاء المؤسسي الذي لطالما نبع عطاؤنا لتحقيقه بكل إخلاص سعيا لتحقيق ذاتنا وبناء أسرتنا وخدمة وطننا".

وتقدمت النقيب بجزيل الشكر للأمانة العامة بجامعة الكويت لدعمهم المتواصل وتقديرهم اللامحدود واحتفائهم بالمتميزين متمنية ان تكون هذه نقطة بداية وليست نهاية لمزيد من العطاء والتميز.

واختتمت النقيب بقول الأديب مصطفى الرافعي: " إذا لم تزد على الحياة شيئا فانت زائد عليها".

ثم قام أمين عام الجامعة أ.د. نبيل اللوغاني بتكريم مراكز العمل الفائزة بجائزة التميز الإداري وهم: (إدارة الأمن والسلامة - إدارة الإنشاءات والصيانة - وإدارة مكتبة الطالب الجامعي).

وبعدها قام الأمين العام بتكريم الموظفين المتميزين وهم:

انسام سعد عكرة - باحث قانوني - الإدارة القانونية، تيسير عبد المجيد أحمد - كبير اختصاصي تنظيم - إدارة التطوير الإداري، حنان عبد الله محمد العوضي - مهندس أول - مكتب نائب مدير الجامعة للعلوم الطبية، سنابل محمد الدويسان - مدير إدارة - إدارة التسجيل عمادة القبول والتسجيل، علي أحمد جعفر - محاسب - إدارة الشئون المالية، لميس نائل النقيب - رئيس قسم النشر الإلكتروني - إدارة العلاقات العامة والإعلام، مراحب إبراهيم الشيحة - رئيس قسم التدقيق المالي والمراجعة -إدارة شئون الهيئة الأكاديمية.

وجدير بالذكر أن الأمانة العامة بالجامعة تسعى إلى تاصيل روح الإبداع والابتكار والتفاني في العمل لدى العاملين فيها وخلق بيئة عمل تنافسية بين الأجهزة الإدارية المختلفة بالجامعة لنشر ثقافة التطوير والإبداع في الجامعة، ومن هذا المنطلق فقد رأت الأمانة العامة تقديم جائزة سنوية لكل من مراكز العمل المتميزة والموظفين المتميزين.

احدى المكرمات تتسلم التكريم

جانب من الحضور

المهندسون قاموا بجولة في محطة «المخالفات الصلبة»

الهاشمي: اتفاق بين «المهندسين» و«البيئة» على دعم التشريعات المساعدة لتوسيع معالجة النفايات

■ الهاجري: استحداث وحدات جديدة لمعالجة النفايات في محطة الشعيبة الغربية

■ الحبيط: نحتاج إلى مزيد من المرادم النموذجية في الكويت للحد من الآثار السلبية على البيئة

الهاجري متوسطا مجموعة من المهندسين

قامت لجنة البيئة في جمعية المهندسين بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة بزيارة علمية الى "محطة معالجة المخلفات الصناعية الصلبة" في منطقة الشعيبة وكان في استقبالهم مهندس معالجة مخلفات صناعية عبدالله هادي الهاجري.

وقد قام الهاجري بتعريف المهندسين بدور المحطة التي قامت الهيئة العامة للصناعة بإنشائها بمنطقة الشعيبة الغربية

مشيرا الى انها قد بدأت العمل في باستقبال المخلفات في ديسمبر من عام 1999 وقد حدد مجلس الوزراء ضريبة استقبال المخلفات الخطرة ب 31 دينارا كويتيا للطن الواحد و 4.5 دينار كويتي للطن للمخلفات الخاملة وكانت المحطة في ذلك الوقت تحتوي فقط على ميزان دخول الشاحنات وغرفة أخذ العينات ومختبر وورش مساندة وحفرة للمخلفات الخطرة واخرى للمخلفات الخاملة.

وأضاف الهاجري : منذ بداية التشغيل عمل فريق إدارة المحطة ممثلة بالهيئة العامة للصناعة ومقاول التشغيل الشركة الوطنية للتنظيف بتطوير المحطة واستحداث وحدات وقصائل لمعالجة المخلفات عوضا عن ردمها في المرادم وذلك للحد من خطورة المخلفات وتقليل الكميات الواردة للمرادم.

وذكر الهاجري انه قد تم استحداث عددا من الوحدات هي: الوحدة الحرارية لمعالجة التربة الملوثة بالمواد الهيدوكربونية ، ووحدة معالجة الحمأه البترولية ، وحدة تصليب المخلفات الكيميائية السائلة، وحدة غسيل التربة ، وحدة معالجة المياه المصاحبة للمعالجة، وحدة كبس البراميل ، وحدة غسيل البراميل ،وحدة تقطيع البراميل ، وحدة تقطيع طبليات الخشبية ، الوحدة البيولوجية لمعالجة التربة ووحدة تكسير المصابيح .

وأشار الى ان المحطة تستقبل اليوم أنواعا جديدة من النفايات كما يتم معالجتها عوضا عن ردمها في المرادم الأمر الذي أطال من عمر المرادم الصناعية

وأشاد الهاشمي : أنه قد انفقت لجنة البيئة مع العاملين في الهيئة العامة والصناعة على تبادل الخبرات سواء من الناحية العلمية أو العملية وأن جمعية المهندسين ستدعم كل التشريعات الفنية التي تدعم وترفع من مستوى التعامل مع النفايات الذي من شأنه يحافظ على البيئة والصحة في البلد.

وبدوره أشاد م سالم الحبيط عضو لجنة البيئة والمنسق العام للرحلة بالدور المميز والحيوي الذي تقوم فيه المحطة التي تعكس أهميتها البيئة التي تمثلت بالتعامل الأمثل مع المخلفات الصناعية الصلبة من خلال تصنيفها وتحجيمها ومن ثم التخلص السليم منها، وأن أعضاء اللجنة استفادوا من الزيارة العلمية الذي تتيح لهم ملامسة الواقع مع محطات المعالجة.

ومن خلال هذه الزيارة تتمنى من البلدية الكويت تحذو حذو هذه التجربة الرائدة وتخصيص محطات لمعالجة النفايات المنزلية والعامة وأهمها تخصيص محطات معالجة خاصة للنفايات الالكترونية التي امتلأت حولنا لكثرتها وتتركز أهميتها في خطورة المواد التي تحتويها كما أنها تحتوي على معادن ثمينة يتطلب أن يكون لها أساليب متخصصة في معالجتها.